

## دراسة قياسية لأثر المحددات السوسيوسياسية والاقتصادية للاستثمار الأجنبي المباشر

### حالة الجزائر

مكيديش محمد

أستاذ مساعد بكلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية  
الملحقة الجامعية بمغنية - جامعة تلمسان / الجزائر

عيماذ داتو سعيد

أستاذ مساعد بكلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية  
جامعة سيدي بلعباس / الجزائر



#### ملخص:

يحتل الاستثمار المباشر منذ أواخر سنوات 1960 اختيار هام في الاقتصاد العالمي بحضوره في البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء. فخصائصه التي تختلف في الشكل في كلتا المنطقتين جعلته في البلدان المتقدمة، يبدو وسيلة فعالة للحد من مشكلة البطالة في التعامل مع القوى العاملة المتنامية. في حين أن البلدان المتخلفة يعتبرونها وسيلة ليس فقط للحد من مشكلة البطالة ولكن أيضا إستراتيجية للتنمية من خلال الاستحواذ على التكنولوجيا الجديدة. إن الأدبيات التي رافقت هذا الحدث من الاستثمار الأجنبي المباشر ركزت في بداياتها على محددات من طبيعة اقتصادية، في حين الأدبيات الحديثة، ومن دون ازدواجية النظرة، تدرك الحاجة إلى إدخال متغيرات تأخذ بعين الاعتبار البيئة الاجتماعية والسياسية.

في هذا السياق، تسعى هذه الدراسة لمعرفة محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، وكيف أن المناخ الاجتماعي والسياسي قد أثر على الاستثمار المباشر خلال الفترة التي تم تحليلها. الكلمات المفتاحية: الاستثمار الأجنبي المباشر، المحددات الاقتصادية، المحددات السياسية والاجتماعية.

#### Résumé :

L'investissement direct occupe depuis la fin des années 60 une place de choix dans l'économie mondiale. Présent aussi bien dans les pays développés que les pays en développement, ses caractéristiques diffèrent sur la forme dans ces deux régions. Dans les pays développés, il apparaît comme un moyen efficace de résorber la question de chômage en occupant de plus en plus la main d'œuvre active. Tandis que les pays sous-développés y voient non seulement un moyen de diminuer le chômage mais aussi une stratégie de développement par l'acquisition de la technologie nouvelle.

La littérature qui a accompagné l'évènement de l'investissement direct étranger faisait reposer à ses débuts les facteurs déterminant à son établissement sur des critères économiques. La littérature récente, sans mettre de côté l'argumentation précitée reconnaît la nécessité d'introduire des variables qui prennent en considération l'environnement socio-politique.

Dans ce cadre, par cette étude, nous cherchons à connaître les facteurs déterminants de l'investissement direct étranger en Algérie ; et en quoi le climat socio-politique aurait influencé cet investissement pour la période analysée.

## مقدمة:

مع السياسات الاقتصادية الفاشلة التي تروج بها الدول النامية، ولاستدراك التأخر الذي يفصل بينها وبين الدول المتقدمة وضمن التنمية في ظل بيئة جديدة وما يميزها من معطيات جديدة فرضتها مفاهيم جديدة أهمها الانفتاح على اقتصاد السوق، تحرير وعمولة المبادلات؛ تشهد العديد من بلدان العالم وبالأخص البلدان النامية المزيد والمزيد من الجهد لتغيير سياساتها الوطنية واستراتيجياتها التنموية وتنفيذ تدابير أخرى لجذب وضمن تدفق الاستثمارات الأجنبية في بلدانها. ففي ظل هذه البيئة، يشهد الاقتصاد العالمي تغيرات كبيرة حيث أصبحت حرية حركة السلع ورؤوس الأموال خطوط تواصل تربط بين جميع الدول أين أصبح الاستثمار الأجنبي المباشر هو المحرك الرئيسي لبعث التنمية الاقتصادية.

ففي سنة 2000 قدر التدفق السنوي للاستثمار الأجنبي المباشر العالمي 1500 مليار دولار وبعد الانتعاش الذي شهدته هذه السنة برزت تحديات جديدة أهمها الأزمة الاقتصادية العالمية التي أدت إلى الانخفاض في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي. فبعد انكماش بنسبة 16% سنة 2008 ثم 37% في سنة 2009، عرفت سنة 2010 حسب CNUCED ارتفاع أزيد من 1200 مليار دولار ويرتقب أن يصل ما بين 1300 و 1500 مليار دولار سنة 2011 و 1600 إلى 2000 مليار دولار سنة 2012.

إن الأهمية البالغة التي أصبح ينفرد بها الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد العالمي جعلته يتميز بخصائص مزدوجة النظرة، فبالنسبة للدول المتقدمة أصبح يعد أداة فعالة للحد من مشكلة البطالة وذلك بخلق فرص جديدة للعمل بينما بالنسبة للدول النامية لم يصبح فقط أداة للتقليل من حدة البطالة وإنما أضحي اختيار استراتيجي ومصدر تمويلي جد مهم لتحقيق التنمية الاقتصادية.

إن الاستثمار الأجنبي المباشر أدى بالعديد من البلدان المنخفضة الدخل، الدخول في المنافسة لجذب التدفقات الأجنبية، فكل بلد من خلال الإصلاحات الهيكلية والمؤسسية يحاول تقديم بيئة استثمارية ملائمة لتشجيع هذا الأخير و الجزائر ليست بمنأى عن بقية دول العالم التي تسعى جاهدة للتعريف وتطوير عوامل المنافسة للرفع من حصتها في تدفقات الاستثمارات الأجنبية. فهي تعتبر من بين الدول النامية التي اقتنعت بعدم قدرتها على تحقيق تنميتها الاقتصادية بمعزل عن مشاركة الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث أكد تقرير الحكومة الجزائرية الموجه إلى اجتماع قمة المجموعة الأوربية سنة 2002 على حاجة الجزائر الملحة إلى رؤوس أموال أجنبية في شكل استثمارات مباشرة من أجل تحقيق معدلات نمو مقبولة خلال الفترة الممتدة من 2002 إلى 2004 لذلك أقبلت الجزائر ومنذ بداية التسعينات، على عهد جديد اتسم بميل ملحوظ نحو تبني سياسة الانفتاح وتحسين بيئة الاستثمار المحلية وترقية الاستثمار الأجنبي وتهيئة الإطار القانوني والتنظيمي من أجل ذلك.

إن الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، يشكل موضوعا متكررا في التحليل الاقتصادي، حاليا الدراسات تهتم بدراسة وقياس محددات الاستثمار الأجنبي المباشر لكن أغلبيتها اعتمدت على متغيرات من طبيعة اقتصادية، فالنظريات الحديثة وفي إطار الدول النامية تهتم بإدماج متغيرات من طبيعة سياسية في التحليل الاقتصادي.

ففي هذا الإطار تقدمت هذه الدراسة بهدف التعرف على العوامل المحددة للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (1972 - 2008)، وذلك من خلال تسليط الضوء على واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ثم تقدم الخلفية النظرية التي تهتم بتحليل للمقاربات النظرية لمختلف محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد، ليليه بعد ذلك الجانب التطبيقي الذي يهدف إلى اكتشاف قائمة العوامل الأكثر تمثيلا والتي يتحدد من خلالها حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد الجزائري . هذا وبالإضافة إلى تلخيص النتائج واقتراح بعض التوصيات.

## 1- واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر:

لقد كانت النظرة الجزائرية تجاه الاستثمار الأجنبي المباشر قائمة على أساس عرقلة ورفض تشجيعه وذلك طيلة الفترة المحددة (1962-1982) نظرا لطبيعة الخيار الاشتراكي التي تبنته الجزائر كمنهج للتنمية الاقتصادية والقائم على أساس تدخل الدولة خلال التسيير المركزي للاقتصاد، الملكية العامة لوسائل الإنتاج واعتماد سياسة التخطيط لإدارة الاقتصاد وتوجيهه.

إن تأكيد هذه النظرة تجسدت في أواخر الستينات من خلال بداية تجربة التخطيط وانتهاج سياسة تأمين الثروات الطبيعية وعلى رأسها الممتلكات الأجنبية عبر كامل التراب الوطني الشيء الذي يؤكد استبعاد الاستثمارات الخارجية في المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية والتي لم يعد مرغوب فيها.

ولكن فكرة التصميم على رفض الاستثمار الأجنبي المباشر التي سادت تلك الفترة لم تكن لتدوم حيث تم إعادة النظر في السياسة الاقتصادية التي تسيير عليها المؤسسات العمومية مما سمح بإشراك رأس المال الأجنبي في إطار الشراكة على أساس تعاقد بين الجزائر والأطراف الأجنبي حيث تجسد رأس المال الأجنبي في شكل شركات ذات رأس المال المختلط وفق تشريع القانون 86/المعدل والمتمم للقانون 13/82 المتضمن تشكيل وتسيير مثل هذه الشركات وفق عدة شروط، غير أنه في عقد الثمانينات ومن خلال الأزمة الخانقة التي عايشها الاقتصاد الجزائري نظر للأزمة البترولية لسنة 1986 والتي عرفت هبوطا حادا لأسعار البترول حيث أدت إلى كبح جماح النمو الاقتصادي، كما كشفت أيضا عن هشاشة السياسة الاقتصادية المعتمدة على مداخل البترول حيث ثبت أن التشريعات القانونية التي تبنتها الجزائر خلال والمتعلقة بالاستثمار الأجنبي في شكل شركات المختلطة لم تستطع تغيير النظرة القائمة على الانغلاق شبه الكلي أمام رأس المال الأجنبي.

غير أن المنتصف الأول من التسعينيات شهد صدور قانون النقد والقرض 90/10 وقانون الاستثمار المؤرخ في 15 أكتوبر 1993 والذي يتضمن تعديلات عديدة تصب من أجل تغيير المعاملة الجزائرية للاستثمار الأجنبي المباشر حيث استطاع القانون الحد من العراقيل المتعلقة بنسبة المشاركة الأجنبية وهذا من خلال مراسيم تشريعية أكدت إرادة الجزائر دولة في إحداث القطيعة مع النظرة القائمة على معارضة الانفتاح وتسهيل دخوله من أجل مساهمته في إحداث التنمية الاقتصادية.

### 1-1 . تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر:

إن الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر لم تصل بعد إلى المستوى المرغوب سواء من ناحية الحجم أو من ناحية توفير مناصب الشغل رغم التشريعات الجديدة والحوافز لتطوير وترقية الاستثمار. إن مستوى هذه الاستثمارات قد عرف تدهورا خطيرا من سنة 2001 إلى سنة 2003، حيث كان يشكل 12 % من الاستثمارات الكلية وأصبح يشكل 1 % فقط، الإحصائيات الآتية توضح ذلك:  
(انظر الجدول رقم 1، 2، 3).

اعتمدنا في هذه الإحصائيات على معطيات الفترة ابتداء من سنة 2002 وذلك نظرا لصدور القانون التوجيهي لترقية الاستثمار والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في 2001/12/12.

### الجدول (1) : دراسة شاملة للمشاريع الاستثمارية خلال الفترة 2002-2009

| النسبة % | عدد الأجراء | النسبة % | القيمة<br>بالمليون دينار | النسبة % | عدد<br>المشاريع | المشاريع                              |
|----------|-------------|----------|--------------------------|----------|-----------------|---------------------------------------|
| 91.04%   | 909465      | 74.82%   | 5017890                  | 99.03%   | 70491           | المشاريع الوطنية                      |
| 3.31%    | 31030       | 11.40%   | 764593                   | 0.41%    | 294             | عن طريق الشراكة                       |
| 5.85%    | 58450       | 13.78%   | 924393                   | 0.56%    | 400             | عن طريق المشاريع<br>الأجنبية المباشرة |
| 8.96%    | 89480       | 25.18%   | 1688985                  | 0.97%    | 694             | مجموع المشاريع<br>الأجنبية            |
| 100%     | 998945      | 100%     | 6706875                  | 100%     | 71185           | المجموع                               |

المصدر: من إعداد الباحثين بالاستعانة بمعطيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ووزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

من خلال الجدول نلاحظ أن نسبة الاستثمار الأجنبي الإجمالية قدرت ب 0.97 % ، أين أخذ الاستثمار الأجنبي المباشر نسبة 0.56 % ، ونسبة الاستثمار الأجنبي الغير مباشر التي قدرت ب 0.41 % . نسبة 0.97 هي نسبة ضعيفة جدا مقارنة مع نسبة الاستثمار المحلي الذي أخذ الحصة الأكبر ب 99.03 % .

الجدول (2) : توزيع المشاريع الأجنبية المصرح بها حسب قطاعات النشاط خلال الفترة 2002-2009

| قطاع النشاط              | عدد المشاريع | النسبة %    | القيمة بالمليون دينار | النسبة %    |
|--------------------------|--------------|-------------|-----------------------|-------------|
| الزراعة                  | 10           | 1.44%       | 2021                  | 0.12%       |
| البناء والأشغال العمومية | 99           | 14.27%      | 472163                | 27.96%      |
| الصناعة                  | 387          | 55.76%      | 889532                | 52.67%      |
| الصحة                    | 4            | 0.58%       | 5982                  | 0.35%       |
| النقل                    | 33           | 4.76%       | 12531                 | 0.74%       |
| السياحة                  | 15           | 2.16%       | 26216                 | 1.55%       |
| الخدمات                  | 143          | 20.61%      | 117953                | 6.98%       |
| المواصلات                | 3            | 0.43%       | 162586                | 9.63%       |
| <b>المجموع</b>           | <b>694</b>   | <b>100%</b> | <b>1688985</b>        | <b>100%</b> |

المصدر: من إعداد الباحثين بالاستعانة بمعطيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ووزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

من خلال الجدول نلاحظ أنه بالرغم من قلة عدد المشاريع الاستثمارية الأجنبية إلا أن أكثر من 50% من المشاريع الأجنبية تتركز في قطاع الصناعة بحيث بلغ العدد 387 مشروع وذلك بقيمة 889532 مليون دينار جزائري ، قطاع الخدمات ب143 مشروع ثم قطاع البناء والأشغال العمومية ب 99 مشروع، نلاحظ كذلك أنه بالرغم من قلة المشاريع في قطاع المواصلات إلا أن قيمة الاستثمار في هذا القطاع بلغت قيمة معتبرة مقارنة بالقطاعات الأخرى قدرت ب 162586 مليون دينار. القطاعات الأخرى لم تأخذ حصص كبيرة من الاهتمام الأجنبي بحيث تحصلت على نسب ضعيفة بقيم منخفضة.

الجدول (3): المشاريع التي تشمل الأجانب خلال الفترة 2002 - 2009

| المنطقة          | عدد المشاريع | القيمة بالمليون دينار |
|------------------|--------------|-----------------------|
| أوروبا           | 324          | 301997                |
| الإتحاد الاوروبي | 272          | 271118                |
| فرنسا            | 121          | 39376                 |
| اسيا             | 48           | 513688                |
| أمريكا           | 16           | 27490                 |
| الدول العربية    | 290          | 835745                |
| افريقيا          | 1            | 4510                  |
| أستراليا         | 1            | 2954                  |
| تعدد الجنسيات    | 14           | 2600                  |
| <b>المجموع</b>   | <b>694</b>   | <b>1688985</b>        |

المصدر: من إعداد الباحثين بالاستعانة بمعطيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ووزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

توزيع المشاريع في الجزائر متنوع، تصدره أوروبا بـ324 مشروع ثم الدول العربية بـ290 مشروع، لكن بالرغم من إقبال مختلف المشاريع من شتى قارات العالم إلا أن العدد ليزال صغيرا وقليلًا.

## 1-2. حوصلة التقارير التي تعدها الهيئات الدولية حول مناخ الاستثمار في الجزائر:

على الرغم من الجهود المبذولة لتحسين مناخ الاستثمار في الجزائر إلا أن التقارير التي تعدها الهيئات المختلفة حول تقدير مناخ الاستثمار في الجزائر تبقى بعيدة كل البعد عن الطموحات الواعدة للاقتصاد الجزائري في تحطية عتبة الفقر و السير بالعملية التنموية إلى الأمام عن طريق إزالة كل العراقيل و الحواجز التي تعترض هذا السبيل .

حيث يشير التقرير المشترك بين اللجنة الأوروبية و المكتب الأمريكي (شلومبرغر) لسنة 2004 الذي كشف عن جملة من العراقيل التي تحول دون القيام بالاستثمار في الجزائر حتى بعد التوقيع على اتفاقية الشراكة حيث كانت معظم الآراء و المواقف التي آثارها المستثمرون الأجانب يؤكدون على وجود عقبات كبيرة ستحول دون تدفق الاستثمارات في الجزائر و ستظل موجودة حتى إذا دخل اتفاق الشراكة حيز التنفيذ ، و هي ذات الأسباب ، يضيف التقرير ، التي تفسر ضعف الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر .

و استند التقرير على مجموعة من الدراسات التي قامت بها أيضا معاهد و مراكز دراسات متخصصة منها الوكالة الأمريكية ( يو.أس.أي.دي) و منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية و برنامج الأمم المتحدة للتنمية و البنك العالمي . و أكد التقرير على أنه ( مع ملاحظة التقارير الدولية الصادرة منذ 1989 فإن العراقيل و العوائق أمام الاستثمار لم يطرأ عليها أي تغيير خلال السنوات الماضية و أنه لوحظ نقص في النشاط لدى الحكومات الجزائرية المتعاقبة تجاه المقترحات و التوصيات التي كانت واضحة و دقيقة و المتصلة بالخطوات الواجب اتخاذها لتطوير مناخ الاستثمار ) و تساءل التقرير (نعتقد أن السؤال المحوري الواجب طرحه اليوم هو معرفة ما إذا كانت هناك إرادة فعلية لدى السلطات العمومية و المجموعات النافذة و المؤثرة في اتخاذ القرارات السياسية و التدابير و الخطوات التي تسمح بأن يكون المنتج الجزائري قادرا على المنافسة و أكثر جاذبية).

و طرح التقرير الأوروبي عددا من المشاكل المبدئية التي تعرقل الاستثمارات، مشيرا إلى أن الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار لا تملك حاليا قائمة شاملة للمستثمرين المحتملين أو الموجودين في الجزائر.

و استنادا إلى عملية سبر الآراء التي ضمت أكثر من 250 شركة و مجموعة غربية خارج نطاق المحرقات، أغلبها من الدول الأوروبية الأساسية مثل فرنسا و إسبانيا و إيطاليا و ألمانيا، أشار المستثمرون المستجوبون إلى أن الوصول إلى السوق يعد أهم عامل بنسبة 37 % ، تليه بنسبة 42 بالمائة الاستقرار السياسي و الاقتصادي، ثم الإطار التشريعي و القانوني بنسبة 34 % .

و فسر المستثمرون الأوروبيون بالخصوص ترددهم للاستثمار في الجزائر و التعامل مع المنتج الجزائري بالصورة المرتسمة لحد الآن عن الجزائر ، سواء تعلق الأمر بالمشكل الأمني أو الاستقرار المؤسسي و السياسي و الاقتصادي.

يضاف إلى ذلك نقص توفر المعطيات و المعلومات ، و على الرغم من تطور الصورة التي ارتسمت عن الجزائر منذ سنوات ، إلا أن ذلك لم يمنع من بقاء التردد قائما .

و عدد المستثمرين نقاط القوة بحجم السوق الجزائري و كلفة اليد العاملة ، أما نقاط الضعف فتتمثل في ضعف و تواضع إنتاجية اليد العاملة و إشكالية الاستقرار السياسي و تفشي الرشوة و الضعف في مجالات الحكم الراشد و نقص الهياكل القاعدية و خدمات الجمارك و الخدمات البنكية و بروز السوق الموازية و صعوبة الوصول إلى التمويل و كلفته المرتفعة و صعوبة الوصول إلى العقار و مستوى و نوعية المعيشة .

و لا يزال الإرهاب و عدم الاستقرار المؤسسي و السياسي و الاقتصادي يشكل النسبة الأكبر من نقاط الضعف في سوق الاستثمار في الجزائر تليها الرشوة و مشكل العقار .

أما أولويات المستثمرين من خلال سير الآراء فتتمثل في إصلاح المنظومة البنكية و مراقبة الصرف بنسبة 50% من الإجابات تليه تطوير الأمن بنسبة 26% فقط ، مع تخفيف الإجراءات الجمركية بذات النسبة ، فتخفيف و تسهيل الإجراءات البيروقراطية الإدارية بنسبة 15% .

و عن تجارب المستثمرين مع السلطات الجزائرية أشار التقرير إلى أن 62% من المستثمرين كانت تجربتهم مع السلطات الحكومية سيئة جدا أو سيئة مقابل 29% اعتبروها جيدة .

أما عن خيارات الاستثمار فان 60% من المستثمرين يجذون القيام بمشاريع منفردة ، و 37% مع القطاع الخاص ، لكنهم كلهم لا يجذون شركاء من القطاع العام و لا شراء أي مؤسسة جزائرية في طور الخصخصة ، مما يكشف جانبا من الإخفاقات المسجلة في هذا المجال في الجزائر منذ سنوات .

و بالنسبة للتقارير الصادرة عن البنك العالمي ، ففي هذا السياق سجل البنك العالمي في آخر تقرير له حول مناخ الأعمال لسنة 2006 عن حجم الاقتصاد الموازي في الجزائر و الذي يعد الأهم في المنطقة ، إذ تؤكد هيئة بروتون وودز في تقريرها السنوي أن نسبة الاقتصاد الموازي في الجزائر بلغت عام 2005 ما لا يقل عن 33.4% أي في حدود 20 مليار دولار من مجموع قيمة الناتج المحلي الخام المقدر بـ 60 مليار دولار ، أي أن ثلث الثروة المنتجة في الجزائر أضحت في شكل اقتصاد مواز .

علما بأن نسبة الاقتصاد الموازي في منطقة الشرق الأوسط و شمال إفريقيا تقدر بـ: 27.4% من الناتج المحلي الخام وتقارب النسبة المسجلة في الجزائر تلك التي تعرفها مصر حيث يصل الاقتصاد الموازي بها نسبة 35% .

و لا يزال محيط الأعمال يعاني من العديد من الموانع و العراقيل ، فالتحسن في مدا خيل الجزائر لم يغير هذه المعطيات منذ سنوات إذ تكاد تتشابه في التقارير الصادرة عن الهيئات الدولية منذ 5 سنوات ، مما يكشف عن الجمود شبه كلي الذي تعانيه الهيئات و المؤسسات و الإدارات الجزائرية و عدم قدرتها على التغيير السريع .

لذلك صنفت الجزائر حسب تقييم الهيئة المالية الدولية في الرتبة 128 عالميا في مجال مناخ الأعمال، فأى مستثمر في الجزائر يتعين عليه المرور عبر 14 مرحلة لمدة تقارب شهرا و بكلفة مضافة تمثل 25% للشروع في تجسيد أي مشروع، ثم المرور عبر 25 مرحلة لمدة 244 يوم للحصول على التراخيص لإنشاء المؤسسة و الشروع في العمل و 16 مرحلة بـ 52 يوما لتسجيل الملكية .

أما الوقت الذي تستغرقه تسوية عملية غلق مؤسسة و الإعلان الرسمي عن حلها النهائي، فهي على اقل تقدير 3 سنوات و 5 أشهر، أما العمولات و الرشاوى فهي تمثل 6 % في الأعباء الإضافية، و رقم أعمال المؤسسات.

هذه العقبات تساهم في مضاعفة المخاوف لدى المؤسسات و المستثمرين، لاسيما في ظل الضبابية التي تلف محتوى و تطبيقات السياسة الحكومية، و عدم إمكانية توقع تطبيقات السياسات الحكومية و عدم تواصلها. \* و تعتمد هذه الهيئات في إصدار حكمها على الأداء الاقتصادي لدولة ما عن طريق مجموعة من المؤشرات الدولية التي تتحدد من خلالها ترتيب الدولة أو درجة اجتذاب الاستثمار الأجنبي، فالدولة التي تنخفض فيها المخاطرة وفق أحد المؤشرات تحظى بموقع متقدم في مؤشر الحرية الاقتصادية وهكذا .

من خلال إلقاء نظرة على واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، اتضح أنه بالرغم من الجهود المبذولة من طرف الحكومة في هذا المجال إلا أن النسب منخفضة جدا حيث قدر مجموع المشاريع الأجنبية ب 0.97%، أما نسبة المشاريع الأجنبية المباشرة 0.56%، وهذا راجع لعدم توفر بيئة استثمارية ملائمة لتشجيع الاستثمار الخاص المباشر منه والغير مباشر.

## 2- نظرية الاستثمار الأجنبي المباشر:

نظرية الاستثمار الأجنبي وجدت أساسها استنادا على ضعف نظرية معدل الفائدة، بحيث مراقبة المؤسسة تتم من طرف عون خارجي، فإذا كانت معدلات الفائدة في المؤسسات الأجنبية أكبر منها في المؤسسات المحلية، فإن المستثمر الأجنبي يقوم باستثمار أمواله في المؤسسة الأجنبية من جهة و ضمان المراقبة من جهة أخرى، إذن مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر يمر من خلال المراقبة لهذه المؤسسات، انظر إلى أبحاث Stephen Hymer (1960)، كما هناك باحثون آخرون: فيمكننا الجمع بين أعمال Dunning (1973)، و Stevens (1974)، و Hufbauer (1975). لقد قاموا بتفسير نمو وأهمية المؤسسات التي تقوم وتراقب نشاطات تركيب المداخل في أكثر من دولة، لكن هذه الأعمال ركزت كثيرا في تحليلها على جانب الاقتصاد الجزئي .

نجد أيضا Ragazzi (1973)، Spittaler (1971)، في أعمالهم حول الاستثمار الأجنبي المباشر يولون أهمية كبيرة إلى الجانب المالي للاستثمار الأجنبي، كذلك نجد نموذج Harold و Williams (1973) الذي يتخذ سعر الصرف المحدد الأساسي للاستثمار الأجنبي المباشر، أيضا نجد نموذج Scaperlanda و Mauer (1983) الذي استنتج انه بالنسبة للدول المتقدمة، حجم السوق هو العامل

المحدد لإتحاد قرار الاستثمار المباشر. وبعد ذلك نجد نموذج Ahmed و Root (1979) الذي انتقد من طرف F. Schneider و B.S Frey سنة 1985 في نموذج يربط الاستثمار في الدول النامية بصنفين من المتغيرات: المتغيرات الاقتصادية والمتغيرات السياسية، بحيث في الدول التي لا يوجد فيها استقرار سياسي نجد هناك مخاطرة كبيرة للاستثمار على الدول المستقرة سياسيا (انظر في هذا المجال Aharoni (1966). كذلك نجد أعمال Koopman montias (1971) و Muchielli (1991) التي ركزت على العلاقة التالية:



(Environment-System-Politic) وإرباط الاستثمار الأجنبي المباشر بتطور هذه المتغيرات والتي تسمح بفهم جيد للتدفقات الأجنبية.

واستنادا على هذا يجدر بنا الإشارة إلى اهتمام بعض الباحثين بالدول المتقدمة والبعض الآخر بالدول النامية، فالدول المتقدمة تحض بتنظيم كبير، منشآت قاعدية عصرية في حين نجد الدول النامية، زيادة على التأخر الذي تعرفه تجد نفسها دائما أمام مشكل عدم الاستقرار، لهذا فإن العوامل المحددة للاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المتقدمة لا تتطابق استعمالها في الدول النامية.

## 1-2. محددات الاستثمار الأجنبي المباشر:

من بين الأدبيات المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر، سنهتم بدراسة:

### 1-1-2 نموذج Frey B.S و Schneider F (1985)

إن نموذج **Frey B.S و Schneider F** هو نموذج يسمح بإدماج أو إقصاء المتغيرات الوثيقة الصلة بالأهداف المحددة. فهو يعتمد على فرضية أساسية مفادها أن واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية يفسر بصنفين من المحددات: المحددات الاقتصادية والسياسية.

أ- المحددات الاقتصادية:

- يتعلق المحدد الأول بالنتائج المحلي الخام للفرد، تقر معظم الأدبيات انه هناك علاقة طردية ما بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنتائج المحلي الخام، إن النتائج المحلي الخام للفرد مقياس لحجم السوق، فكلما ارتفع مستوى هذا الأخير يرفع معه مستوى التدفقات الأجنبية المباشرة)، انظر في هذا المجال إلى أعمال: Grant Reuber (1973)، (1995) Wang and Swain، Chakrabarti (2001)، Ramirez (2006)، هذه الأعمال جاءت مخالفة للبحوث التي توصل إليها كل من (Scaperland and Mauer)، اللذان وجدا علاقة ضعيفة ما بين النتائج المحلي الخام و الاستثمار الأجنبي المباشر، مع الإشارة أن الأعمال الأولى درست الظاهرة في الدول المتقدمة وليست الدول النامية.

- المحدد الثاني يتعلق بالميزان التجاري، تقر جل الأدبيات انه كلما كان رصيد الميزان التجاري سلبي يعني ان الصادرات أصغر من الواردات ، هذا لا يحفز المستثمرين الأجانب بالاستثمار في هذا البلد وذلك بسبب ندرة العملات الأجنبية للقيام بالمبادلات الأجنبية، انظر في هذا المجال أعمال Schneider et Frey (1985) .

- المحدد الآخر الذي عادة ما يدرج في التحليل هو درجة الانفتاح التجاري للاقتصاد، وذلك باعتباره متغير أرجح للتأثير في التدفقات الأجنبية انظر في هذا المجال: Charkrabarti (2001)، Singh and Jun (1995)، Noorbakhsh et al (2001)، ASiedu (2002)، Kolstad and Villanger (2004)، فمن جهة يمكن للاقتصاديات المفتوحة على العالم أن تستقطب المزيد من الاستثمارات خاصة في القطاع التجاري، مما يزيد من معدل الإنتاج والإنتاجية والتنافسية Belasubramanyan (1996)، وآخرون غير أن هذا الانفتاح سوف يعرض بعض القطاعات الأخرى إلى منافسة غير متوقعة، مما يجعلها أقل جاذبية لتدفقات رؤوس الأموال الأجنبية.

• تبين نظرية لا انعكاس الاستثمار Irreversibility أن تكلفة الاستثمار في المكائن والأجهزة لا تعوض عادة من خلال إعادة بيع مستقبلية. إن خاصية الاستثمار تشير ضمناً إلى أن وجود درجة مرتفعة من عدم اليقين التي عادة ما تسود بعض الدول النامية. قد يكون لها تأثير على قرار الاستثمار في هذه البلدان ، من خلال انخفاض غير متوقع في الطلب الكلي، الذي سيولد بدوره زيادة لا يمكن تحملها في القدرات أو الطاقات الحالية انظر في هذا المجال Caballero (1991) ، Caballero و Pindyck (1996) ، و Bloom وآخرون (2001)، لذلك، هناك العديد من الدراسات التجريبية مثلاً دراسة Beaudry وآخرون (2001) التي تعتبر نسبة التضخم كمؤشر مقبول للتعبير عن درجة عدم اليقين في الاقتصاد. فكلما استقرت الأسعار، يمكن ذلك من تقديم معلومات مفيدة حول نظام الأسعار، مما يسمح بتخصيص مناسب للموارد (أسهل الفرص هي التي يسهل تمييزها)، فالمستثمرون لا يتحفزوا للاستثمار في البلد الذي يكون فيه معدل التضخم غير مستقر Berthony Joseph (1996).

• من ناحية أخرى يمكن لنا اعتبار مستوى الدين الخارجي مؤشراً مهماً يؤثر على توقعات المستثمرين عامة والأجانب خاصة. فإذا كانت مستويات الدين مرتفعة فإنها تعبر في كثير من الأحيان عن ضعف قابلية نجاح واستمرار السياسات الاقتصادية الكلية الحالية في المدى البعيد، وبالتالي يؤدي هذا إلى عدم إقبال المستثمر الأجنبي إلى هذه البلدان وبالتالي يكون التأثير سلبياً Leondre Sylvain Diedhiou، Schneider et Frey (1985) (2005) وآخرون. غير أنه إذا كانت هذه الاستدانة لأسباب جيدة ومقنعة، فإن هذا سيسمح من الرفع وتأهيل مستوى القطاعات الاقتصادية، تحسين البنية التحتية وبالتالي توفير مناخ مناسب للمستثمر الأجنبي .

• كذلك يبقى محدد مستوى الهياكل القاعدية (Infrastructures) عاملاً أساسياً في معادلة جلب التدفقات الأجنبية المباشرة ، بحيث كلما قامت الدولة ببناء وإقامة هياكل استقبال (طرق سريعة، سكك حديدية، مطارات ، موانئ، قطع غيار... الخ) فإن هذا يسمح بتسهيل إنجاز المشاريع الرئيسية، تقديم خدمات ذات جودة عالية، تمكن المستثمر الأجنبي من الاطمئنان على استثماره والاستفادة من العديد من الامتيازات، انظر إلى الأعمال التي أقيمت على معظم الدول الإفريقية وخاصة دول شمال إفريقيا Basu et Srimivasan (2002).

• المحدد الاقتصادي الأخير هو سعر الصرف. يمكن أيضاً لسعر الصرف أن يؤثر بدرجة كبيرة على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، فإذا زادت الكتلة النقدية في البلد المستقبل، فإن هذا سوف يؤدي إلى ارتفاع الأسعار، وبالتالي ارتفاع الواردات (المواد الأولية، السلع الرأسمالية الإنتاجية... الخ)، وانخفاض الصادرات وهذا ما يستلزم زيادة الطلب على العملات الأجنبية وانخفاض الطلب على العملة الأصلية وهذا بدوره يؤدي إلى ارتفاع أسعار صرف العملات الأجنبية مقارنة بالعملية المحلية أي انخفاض سعر الصرف العملة المحلية، وبالتالي عدم إقبال المستثمرين الأجانب للاستثمار في هذا البلد، Serven (2002).

ب- المحددات السوسيوسياسية:

• المؤشر العام للحقوق السياسية و مؤشر الحرية المدنية، يعتبران من أهم المحددات السياسية. النقاط الأدنى 1 و2 في السلم المعتمد من طرف Freedom House (1940) من 1 إلى 7، تشمل الدول التي تحترم المعايير التالية: احترام الأمن، كفاءة القانون وفعالية الهيئات السياسية، كذلك احترام وضمن حرية التعبير، التربية والديانة..... إلخ. أما النقاط المرتفعة 6 و7 تشمل الدول التي تكون فيها الحقوق السياسية والمدنية غير محترمة ومهضومة. إن الدول التي تتميز باستقرار سياسي تكون جاذبة للاستثمار الأجنبي وضمننا له، وإن الحرية الاقتصادية، احترام الدولة والقانون تبقى من بين الشروط الأساسية لتحقيق التنمية. Sekkat and Meon (2004)، بين أن جودة خدمات الهيئات الحكومية تحفز المصادرات والاستثمار الأجنبي المباشر. إن الأبعاد الاقتصادية الكلية لخطر الدول وجو الأعمال تؤثر كذلك على الاستثمار الأجنبي المباشر. وإن خطر الدول المتمثلة في (التغيرات السياسية، عدم الشفافية المالية والحروب..... إلخ تكون دائما مرفوقة باحتمال أن تغيرات بيئة الأعمال تكون ناتجة عن انخفاض في مرد ودية الأعمال والنشاطات داخل هذه الدول انظر في هذا المجال Basi (1963) و Aharoni (1966)، Singh و Jun (1995)، Stein و Daude (2007)، North (1991).

من جهة أخرى هناك نتائج توافق أعمال Green (1972) الذي فاجأ العالم بنتائج أبحاثه التي أكدت بوجود علاقة ايجابية ما بين التدفقات الأجنبية المباشرة من الولايات المتحدة الأمريكية نحو الدول الغير مستقرة .

• المحدد الأخير يتمثل في المساعدات العامة لتشجيع التنمية، يجدر بنا الإشارة إلى قلة البحوث والدراسات التي أدمجت بصفة عامة مختلف أنواع المساعدات، هناك علاقة ايجابية ما بين الدول التي تتلقى مساعدات والاستثمار الأجنبي المباشر ( انظر في هذا المجال أبحاث Scheneider F و Frey B.S (1985) و Berthony (1996).

إذن من خلال الاعتبارات النظرية والتجريبية المذكورة أعلاه، سوف يأخذ نموذجنا لمعادلة الاستثمار الأجنبي المباشر:

$$FDIC = f(APD, TBC, DEX, IF, ILC, INF, ISP, TRAD, GDPC, EX) \dots (1)$$

$$FDIC = \alpha_0 + \alpha_1 APD + \alpha_2 TBC + \alpha_3 DEX + \alpha_4 IF + \alpha_5 ILC + \alpha_6 INF + \alpha_7 ISP + \alpha_8 TRAD + \alpha_9 GDPC + \alpha_{10} EX + \varepsilon$$

حيث أن:

$FDIC$ : نصيب الفرد الواحد من الاستثمار الأجنبي المباشر

$APD$ : نصيب الفرد الواحد من المساعدات العامة لتشجيع التنمية

$TBC$ : نصيب الفرد الواحد من الميزان التجاري

$DEX$ : الديون الخارجية

$IF$ : معدل التضخم

$ILC$ : مؤشر الحرية المدنية

$INF$ : مستوى الهياكل القاعدية

$ISP$ : عدم الإستقرار السياسي

$TRAD$ : درجة الانفتاح التجاري

*GDPC*: نصيب الفرد الواحد من الناتج المحلي الخام

*EX*: سعر صرف العملة المحلية (دج) مع الدولار الأمريكي

### 3- التحليل القياسي والنتائج التطبيقية:

#### 3-1. وصف البيانات:

تعتمد دراستنا التطبيقية في بياناتها على الإحصاءات المنشورة من قبل الديوان الوطني للإحصاء (ONS)، ووزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارات (ANDI)، بالإضافة إلى صندوق النقد الدولي (IMF)، منظمة (Feedom House)، الغير حكومية والتي تأسست في الولايات المتحدة الأمريكية في سنوات 1940، البنك العالمي (WDI)، والبنك الجزائري. ويستند التحليل من الجانب التطبيقي على سلسلة بيانات سنوية للاقتصاد الجزائري (1972-2008). وسوف يتم الاعتماد على استخدام الأساليب الكمية القياسية للتعرف على محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

#### 3-2. الأدوات القياسية المستعملة:

قبل أن نبدأ في إجراء اختبار التكامل المتزامن، من الضروري دراسة خصائص السلاسل الزمنية المستعملة في الدراسة القياسية، حيث ينبغي في المرحلة الأولى معرفة درجة تكامل كل من العشرة محددات و الاستثمار الأجنبي المباشر للفرد وذلك باستخدام اختبار *Augmented (1981) (ADF) Dickey Fuller*، أما في المرحلة الثانية فسوف نعلم على اختبار التكامل المتزامن ل *Engel و Granger (2003)*.

#### 3.2.1. اختبار الجذور الوحدوية:

من أجل اختبار إستقرارية السلاسل الزمنية و درجة تكامل المتغيرات سوف نستعمل اختبار الجذور الوحدوية

(ADF).

#### 3.2.2. اختبار التكامل المتزامن:

في حالة عدم رفض الفرضية العدمية، أي أن كل المتغيرات متكاملة من نفس الدرجة، نمر إلى اختبار التكامل المتزامن بين متغيرين المقترح من قبل *Engle - Granger 1987*، و الذي يتم عبر مرحلتين، في المرحلة الأولى يتم تقدير علاقة المدى الطويل بين المتغيرين  $(y_t = \beta x_t + \alpha + \varepsilon_t)$  و في المرحلة الثانية يتم اختبار إستقرارية باقى علاقة المدى الطويل بين المتغيرين  $(\varepsilon_t = y_t - \hat{\beta}x_t - \hat{\alpha})$ ، و حتى يتم قبول علاقة التكامل المتزامن ينبغي أن يكون الخطأ الناتج عن هذا الانحدار مستقرا  $I(0)$ .

و قد بين *Engle & Granger (1987)* أنه يمكن تقدير العلاقة الحقيقية بين متغيرين إذا كانت العلاقة بينهما هي علاقة تكامل متزامن و هذا يتمثلها بنموذج لتصحيح الأخطاء، و الذي يأخذ الصياغة التالية:

$$\Delta y_t = -\gamma z_{t-1} + \sum_i a_i \Delta X_{t-i} + \sum_j b_j \Delta Y_{t-j} + \varepsilon_t \dots \dots \dots (2)$$

### 3-3. النتائج التطبيقية:

1-3-3. النموذج الخطي المتعدد المتغيرات: (General linear model): في أول الأمر قمنا بتقدير انحدار متعدد بين المتغير التابع الاستثمار الأجنبي المباشر للفرد الواحد FDIC والمتغيرات المستقلة التي تم ذكرها سابقا والجدول (4) يوضح النتائج الآتية:

الجدول (4) : نتائج التقدير للانحدار المتعدد بين FDIC والمتغيرات المستقلة

| المتغيرات | المعاملات | قيمة الإحصاء $t$ |
|-----------|-----------|------------------|
| APD       | 1.125     | 1.854            |
| TBC       | 0.014     | 1.496            |
| DEX       | -6.730    | -2.664           |
| IF        | 0.022     | 0.173            |
| ILC       | -1.888    | -0.738           |
| INF       | 0.003     | -0.557           |
| ISP       | -0.877    | -0.313           |
| TRAD      | 0.094     | 0.497            |
| GDPC      | 0.003     | 1.158            |
| EX        | 0.253     | 2.893            |
| C         | 22.980    | 0.648            |

كما تحصلنا على معامل تحديد  $R^2 = 0,8992$  وهذا يعني بأن المتغيرات المستقلة تفسر 89,92% من تغير الاستثمار الأجنبي المباشر للفرد ، ولكن إذا لاحظنا مستوى معنوية المتغيرات المستقلة المقدرة فنجد أن بعضها لا يختلف جوهريا عن الصفر وهذا يعني بأن هناك بعض المتغيرات المستقلة التي لا تفسر تغير الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ومن أجل إثبات ذلك سوف نقوم بدراسة تأثير كل متغير على FDIC ومن أجل هذا سنستخدم طريقة التكامل المتزامن لـ Engel and Granger (1983).

### 1.3.3 نتائج الإستقرارية :

لقد أوضحت نتائج اختبار استقرار السلاسل الزمنية الخاصة بمتغيرات الدراسة، عدم استقرار هذه السلاسل لكل مستويات المتغيرات المستخدمة مما أدى بنا إلى إجراء الاختبار على الفروق الأولى هذا ومع ملاحظة أنه لكل المتغيرات كان عدد التأخيرات فترة زمنية واحدة ، وذلك بناء على أساس القيمة التي تقوم بتدنية المعامل Akaike and shwarz والجدول الآتي يوضح نتائج الإستقرارية:

الجدول (5) : دراسة إستقرارية المتغيرات

| إختبار ADF للفروق الاولى |        |           | إختبار ADF   |        |           | المتغيرات |
|--------------------------|--------|-----------|--------------|--------|-----------|-----------|
| القيم الحرجة             |        | ADF<br>tΦ | القيم الحرجة |        | ADF<br>tΦ |           |
| 10%                      | %5     |           | 10%          | %5     |           |           |
| -1.620                   | -1.951 | -6.239    | -1.620       | -1.950 | -0.293    | APD       |
| -1.620                   | -1.951 | -2.308    | -1.611       | -1.950 | 3.406     | TBC       |
| -1.620                   | -1.951 | -3.181    | -1.620       | -1.950 | -0.689    | DEX       |
| -1.620                   | -1.951 | -4.485    | -1.620       | -1.950 | 2.170     | IDH       |
| -                        | -      | -         | -1.620       | -1.950 | -2.064    | IF        |
| -1.620                   | -1.951 | -3.500    | -1.620       | -1.950 | -0.578    | ILC       |
| -1.620                   | -1.951 | -5.549    | -1.620       | -1.950 | -0.586    | INF       |
| -1.620                   | -1.951 | -5.932    | -1.620       | -1.950 | -0.274    | ISP       |
| -1.620                   | -1.950 | -5.256    | -1.620       | -1.950 | 0.284     | TRAD      |
| -1.620                   | -1.951 | -1.240    | -1.620       | -1.950 | 1.549     | GDPC      |
| -1.620                   | -1.951 | -2.307    | -1.620       | -1.950 | -0.132    | EX        |

وبمقارنة قيم  $t\Phi$  مع القيم الحرجة يتضح أن الفروق الأولى لكل متغير من المتغيرات هي عبارة عن سلاسل زمنية مستقرة وذلك بدلالة أن القيم المطلقة للإحصائية المقدرة تفوق تلك الحرجة لكل مستويات المعنوية الإحصائية، ماعدا سلسلة IF والتي كانت مستقرة من الدرجة 0 .

#### 2-3-4 نتائج إختبار التكامل المتزامن وتقدير نموذج تصحيح الخطأ :

باستخدام البرنامج (5.1) Eviews قمنا بتقدير كل متغير مستقل مع FDIC واختبار إستقرارية الخطأ من أجل معرفة وجود خطر التكامل المتزامن وفق منهجية (2003) Engel and Granger والجدول رقم (6) يوضح النتائج الآتية :

الجدول (6): نتائج إختبار التكامل المتزامن مع تقدير نموذج تصحيح الخطأ

| نموذج تصحيح الخطأ   | القرار             | اختبار الإستقرارية للفروق                  | المعادلة الخطية  | تقدير معادلة الانحدار الخطي بين كل متغير و الاستثمار الأجنبي المباشر للفرد الواحد |
|---|--------------------|--|--|---|
| —   | السلسلة غير مستقرة | $ADF_{cal} = 0.88$<br>$ADF_{tal} = -1.95$  | $FDIC = 2.26APD - 5.86$<br>(1.61) (-0.48)<br>$R^2 = 0.06$            | معادلة APD و FDIC   |
| $\Delta FDIC = 0.028 \Delta TBC - 0.671$<br>$R^2 = 0.463$ | السلسلة مستقرة     | $ADF_{cal} = -3.34$<br>$ADF_{tal} = -1.95$ | $FDIC = 0.04TBC + 7.44$<br>(0.003) (1.4)<br>$R^2 = 0.8$              | معادلة TBC و FDIC   |
| —   | السلسلة غير مستقرة | $ADF_{cal} = 0.16$<br>$ADF_{tal} = -1.95$  | $FDIC = -7.22DEX + 26.96$<br>(-2.42)<br>(4.20)<br>$R^2 = 0.14$       | معادلة DEX و FDIC   |
| —   | —                  | —  | $FDIC = -0.17$<br>$IF + 15.43$<br>(-0.73) (3.42)<br>$R^2 = 0.01$     | معادلة IF و FDIC  |
| —   | السلسلة غير مستقرة | $ADF_{cal} = 0.1$<br>$ADF_{tal} = -1.95$   | $FDIC = -9.88$<br>$ILC + 67.98$<br>(-2.39)<br>(2.94)<br>$R^2 = 0.14$ | معادلة ILC و FDIC   |
| —   | السلسلة غير مستقرة | $ADF_{cal} = -0.19$<br>$ADF_{tal} = -1.95$ | $FDIC = 0.02$<br>$INF + 104.66$<br>(-2.21)<br>(2.52)<br>$R^2 = 0.12$ | معادلة INF و FDIC   |
| —   | السلسلة غير مستقرة | $ADF_{cal} = 1.06$<br>$ADF_{tal} = -1.95$  | $FDIC = 1.54 ISP + 3.73$<br>(0.3) (0.12)<br>$R^2 = 0.002$            | معادلة ISP و FDIC   |
| —   | السلسلة غير مستقرة | $ADF_{cal} = -0.80$<br>$ADF_{tal} = -1.95$ | $FDIC = 0.95 TRAD - 41.99$<br>(4.71) (-3.52)<br>$R^2 = 0.38$         | معادلة TRAD و FDIC  |
| —   | السلسلة غير مستقرة | $ADF_{cal} = -0.76$<br>$ADF_{tal} = -1.95$ | $FDIC = -0.01 GDPC - 10.9$<br>(4.10) (-1.72)<br>$R^2 = 0.32$         | معادلة GDPC و FDIC  |
| —   | السلسلة غير مستقرة | $ADF_{cal} = -0.10$<br>$ADF_{tal} = -1.95$ | $FDIC = 0.40 EX$<br>(7.93)<br>$R^2 = 0.44$                           | معادلة EX و FDIC  |

من خلال الجدول أعلاه يتضح مايلي:

عموما، لقد بينت النتائج أن واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر فعلا يفسر بعوامل اقتصادية وأخرى سياسية، لكن بدرجات متفاوتة.

ففيما يتعلق برصيد الميزان التجاري، فإن النتائج أشارت إلى وجود علاقة معنوية بين هذا المتغير والاستثمار الأجنبي المباشر بحيث يفسر هذا الأخير 46% من التغيرات في حجم الاستثمار الأجنبي المباشر. وهذا ما يدعم فرضية توقف حجم هذا الأخير على رصيد ميزان المدفوعات في الجزائر.

- من جهة أخرى، علاقة سعر الصرف بالاستثمار الأجنبي المباشر، بينت النتائج أنها ايجابية ومعنوية بحيث يفسر هذا المتغير 44% من التغيرات في حجم الاستثمار الأجنبي المباشر، وهذا ما تتبعه الجزائر في هذا المجال وبيان التزامها بقواعد اقتصاد السوق.

- كذلك وبطبيعة الحال، منذ التزام الجزائر بقواعد ومبادئ اقتصاد السوق وانضمامها المرتقب مع المنظمة العالمية للتجارة، تعمل الجزائر جاهدة على تحرير تجارتها الخارجية من خلال التخفيض التدريجي للرسوم الجمركية، كل هذا لضمان جلب التدفقات الأجنبية المباشرة والاستفادة من الفرص المتعددة المرفقة بهذا الأخير من تكنولوجيا متطورة، كفاءة في التسيير، جودة في السلع والخدمات، خلق جو للمنافسة للرفع من القدرة التنافسية بالرغم من أن هذا قد يؤثر سلبا على منتجات المؤسسات المحلية. نتائج النموذج المعتمد تبين أن درجة الانفتاح التجاري تفسر 38% من التغيرات في حجم الاستثمار الأجنبي المباشر.

- أما علاقة الناتج المحلي الخام بالاستثمار الأجنبي المباشر، فهي علاقة معنوية بالرغم من أنها عكسية بحيث يفسر هذا المتغير 32% من التغيرات في حجم الاستثمار الأجنبي المباشر، وهذا نظرا إلى تواضع مستوى طاقات الإنتاج المحدودة في الاقتصاد الجزائري المبني أساسا على قطاع المحروقات وعليه من الواجب على الاقتصاد الجزائري انتهاز إستراتيجية قائمة على تكثيف العلاقات ما بين مؤسسات القطاعات الأخرى.

- أما فيما يتعلق بمؤشر الحرية المدنية فالعلاقة بينه وبين حجم الاستثمار الأجنبي المباشر علاقة معنوية بالرغم من أنها عكسية وهذا طبعا يتوافق مع السلم المعتمد، بحيث النقاط 5 و6 و7 ترمز إلى الدول التي لا تحترم معايير الحرية المدنية وبالتالي يقابلها انخفاض في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

- كذلك فيما يخص الديون الخارجية فالنتائج بينت أن هذا الأخير يفسر 14% أيضا من التغيرات في الاستثمار الأجنبي المباشر، والعلاقة غير ايجابية وهذا يتوافق مع الأعمال المذكورة سابقا، لذلك تعمل الجزائر جاهدة لعدم إقبالها على الاقتراض والوقوع في فخ المديونية الخارجية، فارتفاع أسعار البترول في السنوات الأخيرة وانتهاج الجزائر سياسة تأهيل لاقتصادها سمح لها من تخفيض ديونها الخارجية.

- وفيما يخص مستوى الهياكل القاعدية، والمقاسة بمسافة طرق السكك الحديدية، فهذا المتغير يفسر 12% من التغيرات في حجم الاستثمار الأجنبي المباشر، فالعلاقة ايجابية بينهما، وهذا ما يركز عليه الاقتصاد الجزائري خاصة لإقباله الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة.



- أما فيما يخص المساعدات لتشجيع التنمية فهي تفسر فقط 6% من التغير في حجم الاستثمار الأجنبي المباشر، والعلاقة الطردية فيما بينهما وهذا ما يدعم فرضية توقف الاستثمار الأجنبي المباشر على حجم المساعدات العامة التي تتلقها الدول.
- من جهة أخرى، وفيما يتعلق بمعدل التضخم، فقد بينت النتائج عدم وجود علاقة بين هذا المتغير وحجم الاستثمار الأجنبي المباشر، وهذا ما يدعم فرضية توقف حجم هذا الأخير على حجم الأرباح.
- وأخيرا فيما يخص مؤشر الحقوق السياسية، فقد بينت النتائج عدم وجود علاقة بين هذا المتغير وحجم الاستثمار الأجنبي المباشر، وهذا ما لا يتوافق مع الفرضية سابقا ( انظر محدد الحقوق السياسية)، ويدعم أعمال Green (1972).

#### خلاصة:

إن التحولات الكبيرة في العلاقات الاقتصادية الدولية والإقليمية وتداعياتها على الأوضاع المحلية تستدعي ضرورة تطوير الاستثمار الأجنبي المباشر للتقليل من الانعكاسات السلبية للتغيرات الاقتصادية وتعظيم الإيجابيات التي تضمن توازن المصالح الاقتصادية في ظل الآليات الجديدة التي تفرضها هذه التغيرات واختيار الاستثمار الأجنبي المباشر يعد كقفزة نوعية تحسب للاقتصاد الجزائري، لكن رغم سياسات الانفتاح وجهود التحفيز وإجراءات تهيئة بيئة استثمارية ملائمة، لا يزال الاستثمار الأجنبي المباشر ضعيفا ومحدودا مقارنة بحجمه في بعض الدول العربية كالمغرب، تونس وأيضا مصر، فالنتائج التي وصل إليها الاقتصاد الجزائري نتائج لا تعكس حقيقة الجهود والطموحات التي كان يتطلع إليها المجتمع ولا تفي بكل المتطلبات التنموية اللازمة، كما أنها لا تعكس المؤهلات و القدرات التي يزخر بها الاقتصاد الجزائري. فالمسيرة مازالت متواصلة و تستدعي معالجة النقائص و الثغرات و الحواجز التي تم تحديدها في التحليل و هذا حتى تكون النتائج مقبولة و عند حسن ظن المجتمع.

لذلك أضحى لزاما على الجزائر توفير بيئة استثمارية أكثر تهيئة و تلاؤم من حيث تكييف الإجراءات، تطبيق القوانين وذلك من اجل الارتقاء بهذه الاستثمارات إلى نفس المستوى الذي هي عليه في دول الجوار، والتي لا تتفوق عن الجزائر إلا في الجانب الإجرائي من تنظيم ووضوح واستقرار وسلوك محفز وجذاب من قبل مختلف الأطراف المعنية ببيئة الاستثمار، سواء كانت في مراكز اتخاذ القرار أو في مجالات التنفيذ. كل ذلك يتطلب معرفة الآليات والقوى والعوامل التي تدفع تطور الاستثمار الأجنبي المباشر، وترجمتها إلى نموذج كمي يعكس التداخلات بين مكوناته. ويمكن استخدامه في عمليات الاستشراف المستقبلية، وتقييم البدائل المتاحة لصناع القرار في البلد.

المراجع المعتمدة:

- الزين منصورى: آليات تشجيع وترقية الاستثمار الأجنبي المباشر كأداة لتمويل التنمية الاقتصادية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر ، الجزائر. (2006).
- *CNUCED, Rapport sur l'investissement dans le monde, 20<sup>ème</sup> édition, new York et Genève, 2010.*
- *Dunning john H. (1973), The determinants of international production, Economic paper, ox ford V.25, pp289-336.*
- *Ali Maal J, 2008, l'impact d'investissement direct étranger sur la croissance économique, p12.*
- *Hymer stephen H (1960),the international operations of national firms : Cambridge Massachussets.*
- *Agawal Jamunal P.(1980), The determinants of direct foreign, investment weltwirtschaftliches,pp.747-763.*
- *williams,Harold (1973),Exchange Rate systems: The marginal Efficiency of capital and Foreign Direct Investment,Kyklos,V26,N°1,pp.58-74.*
- *Scaperlanda E.A and Mauer J.L(1983), the determinants of U.S direct investment in E.E.C, European Economic Review,V21,pp.381-390.*
- *Root R .Franklin and Ahmed (1979), empirical determinants of manufacturing direct foreign investment in developing countries, Economic development and cultural change, V.27, pp.751-767.*
- *Ragazzi Giorgio (1973), Theories of the determinants of direct foreign investment, IMF staff papers, V.20, Washington, pp.471-498.*
- *Schneider. F and Frey. B.S, (1985), Economic and political determinants of foreign direct investment, World Development, vol. 13, pp. 161-175.*
- *Berthony Joseph (2006), les determinants de l'investissement direct étranger dans les pays en développement: le Cas D'Haiti, thèse présentée à la faculté des sciences de l'univ Moncton ,nouveau Brunswick.*
- *Aharoni.Y, (1966), The foreign investment decision process, Division of research, Graduate school of business administration, Havard University, Boston, cité par Mucchielli.J.L, (1985), Les firms multinationals: mutations et nouvelles perspectives, Economica, Paris, pp.67-70.*
- *Koopman. T et Montias. M, (1971), On the Description and Comparison of Economic Systems, in Comparison of Economic Systems, Ed Eckstein. A, Berkeley, Univ. of California Press, 1971, pp. 27-78*
- *Muchielli Jean Louis,( 1991), De nouvelles formes de multinationalisation : les alliances stratégiques”, Problèmes économiques, n°. 2234, pp 25-32, Juillet.*
- *Chakrabarti, A. (2001). The determinants of foreign direct investment: Sensitivity analyses of cross-country regressions. Kyklos 54, 89–113.*

- Asiedu, E. (2002). *On the determinants of foreign direct investment to developing countries: Is Africa different?* *World Development*, 30, 107–119
- Kolstad, I., Villanger, E., (2004). *Determinants of foreign direct investments in services*. CMI Working paper 2004:2, Chr. Michelsen Institute, Bergen.
- Noorbakhsh, F., Paloni, A., Youssef, A., (2001). *Human capital and FDI inflows to developing countries: new empirical evidence*. *World Development* 29 (9), 1593–1610.
- Singh, H and Jun, K.W, (1995), *Some new evidence on determinants of foreign direct investment in Developing countries*, *World Bank Policy Research Working Paper*, N° 1531.
- Ramirez, M. D. (2006). *Economic and institutional determinants of foreign direct investment in Chile: A time series analysis 1960–2001*. *Contemporary Economic Policy*, 24, 459–471.
- Wang, Z. Q., & Swain, N. J. (1995). *The determinants of foreign direct investment in transforming economies: Empirical evidence from Hungary and China*. *Weltwirtschaftliches Archiv*, 131, 359–382.
- Balasubramanyam, V., Salisu, M and Sapsford, D, (1996): *Foreign direct investment and growth in EP and IS countries*”, *Economic Journal*. Vol. 106, pp 92-105.
- Caballero, R, (1991): *On the sign of the investment-uncertainty relationship*, *American Economic Review*. Vol. 81, pp 279-288.
- Caballero, R and Pindyck, R, (1996): *Uncertainty, investment and industry evolution* ,*International Economic Review*. Vol. 37, pp 641-662.
- Bloom, N, Bond, S and Van Reenen , F, (2001): *The dynamics of investment under uncertainty*, *Working Paper 01/05*, *Institute for Fiscal Studies (IFS)*.
- Beaudry, P, Caglayan, F, and Schiantarelli, F (2001): *Monetary instability, the predictability of prices, and the allocation of investment: An empirical investigation using UK panel data*”. *American Economic Review*. Vol. 91, pp648-662.
- Basu, A and Srinivasan, K, (2002), *Foreign Direct Investment in Africa – Some case studies*, *IMF working paper*, wp/02/61.
- Serven, L. (2002): *Real Exchange Rate Uncertainty and Private Investment In Developing Countries*. *The World Bank Policy Research Working Paper* 2823. pp1-24.
- *Algeria investment climate assessment*, Document of World Bank, 29 Juin 2003, Finance private sector and infrastructure group Middle-East and North Africa region.
- Sekkat, K et Méon. P.G, (2004), *Does the quality of institutions limit the MENA’s integration in the world economy?*, *Annual Bank conference on development economics-Europe*, Belgium, May 10-11, 2004
- Stein, E et Daude. C, (2007), *The quality of institutions and forein direct investment*, *Economics & Politics*, volume 19, No. 3, Novembre

- North, D. (1991), *Institutions, Journal of Economic Perspectives*, Vol 5, N°1 (winter, 1991), p 97-112

- Dickey, D. A. and Fuller, W. A. (1981) *Likelihood ratio statistics for autoregressive time series with a unit root, Econometrica*, 49, 1057-1072.

- Granger, C.W.J., and Newbold, P., (1974): *Spurious Regression in Econometrics, Journal of Econometrics*, Vol.26, pp1045-1066.

- Granger, C.W.J (1981): *Some Properties in Time Series Data and Their Use in Econometric Model Specification, Journal of Econometrics*, Vol.16, pp121-130.

- Engle, R.F., and Granger, C.W.J.,(1987):*Cointegration and Error Correction:Représentation, Estimation and Testing, Econometrica*, Vol.55, pp251-276.